

الجمعية العامة الدورة الثانية والستون
البند ٥٨ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/62/423/Add.3)]

٢٠٧/٦٢ - تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٠٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١١/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضا إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ تؤكد أن العلم والتكنولوجيا يؤديان دورا بالغ الأهمية في تيسير تنمية الموارد البشرية، وهو ما يمكن أن يعزز فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تؤكد أيضا أن تنمية الموارد البشرية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة أشد الفئات ضعفا من السكان،

وإذ تسلّم بالحاجة الملحة إلى سد الفجوة التكنولوجية ومساعدة البلدان النامية على الحصول على الفوائد المحتملة من تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض تنمية الموارد البشرية،

وإذ تقر بقيام العولمة والتواصل والاعتماد المتبادل بتسريع خطى الابتكار التكنولوجي، الأمر الذي يزيد من الفوائد التي تعود على البلدان التي تقوم بتطوير المهارات والمعارف اللازمة لاقتناء الابتكارات التكنولوجية وتكييفها ونشرها،

وإذ تقر أيضا بأن قدرة البلدان النامية على اقتناء المعارف والابتكارات التكنولوجية وتكييفها ونشرها كثيرا ما تكون محدودة، وإذ تشدد على أهمية أن يقدم المجتمع الدولي، عند

الاقتضاء، المساعدة والموارد المالية والتقنية وأن يعزز، حسبما يكون ذلك مناسباً، الشراكات الدولية لزيادة عمليات نقل تكنولوجيا القطاع الخاص،

وإذ تؤكد أهمية تيسير الحصول على المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي على نحو متزايد ومجد ومنصف بوسائل، من بينها توفير أطر تجارية واستثمارية مفتوحة،

وإذ تشدد على أن التعليم في مجال العلم والتكنولوجيا ذو أهمية أساسية للمعرفة والابتكار في المجال التكنولوجي، وإذ تقر بالفوائد التي ستجنيها كل البلدان بجعل ذلك من أولويات التعليم فيها، وإذ تلاحظ القيود التي تواجه بعض البلدان النامية في هذا الصدد،

وإذ تقر بأهمية العلم والتكنولوجيا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

وإذ تؤكد أهمية الاستخدام الفعال للعلم والتكنولوجيا في تعزيز تنمية الموارد البشرية في سياق استراتيجيات وطنية تركز على المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي وتوازرها بيئة محلية ودولية مؤاتية،

وإذ تؤكد أيضاً أن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية والحاجة إلى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

وإذ تؤكد كذلك أن الصحة والتعليم هما أساس تنمية الموارد البشرية وضرورة أن يكفل للأطفال في كل مكان، الفتيان والفتيات على السواء، أنه سيكون بمقدورهم، بحلول عام ٢٠١٥، إنهاء مرحلة التعليم الابتدائي بكاملها والوصول على قدم المساواة إلى جميع مراحل التعليم،

وإذ تلاحظ تأثير حركة ذوي المهارات العالية والشهادات الجامعية المتقدمة في تنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وإذ تؤكد الحاجة إلى نهج عالمي وشامل لتعظيم الأثر الإيجابي لحركة العمالة الماهرة في تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أنه على الرغم من قيام القطاع الخاص بدور مهم في نشر العلوم والتكنولوجيا التطبيقية، فإن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتشجيع المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي، بدعم من المجتمع الدولي،

وإذ تشدد على استمرار الحاجة إلى التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في إطار ولاياتها، في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في دعم تنمية مواردها البشرية،

١ - **تخطيط علما بتقرير الأمين العام^(١)؛**

٢ - **تشجيع الدول الأعضاء على أن تجعل من المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي أولوية من أولويات استراتيجياتها لتنمية الموارد البشرية في جميع مراحل التعليم، بما في ذلك التعلم النظامي وغير النظامي، وتشدد على أهمية توافر القدرة لدى المعلمين في عملية تعلم التكنولوجيا، وتشجع المجتمع الدولي على أن يواصل، بالنظر إلى اختلاف مستوى التنمية بين البلدان، تيسير انتشار المعارف العلمية والتقنية انتشارا كافيا ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصولها عليها واقتنائها لها، بمقتضى شروط عادلة وشفافة ومتفق عليها وعلى نحو يفضي إلى تنمية الموارد البشرية؛**

٣ - **تسلم بأهمية تنمية الموارد البشرية في تعزيز التنمية المستدامة، وتشجع الحكومات على إدماج سياسات تنمية الموارد البشرية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛**

٤ - **تدعو إلى اتخاذ خطوات لإدماج منظورات جنسانية في تنمية الموارد البشرية بوسائل، منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المستهدفة الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة ووصولها إلى الأنشطة الإنتاجية، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة كفاءة المشاركة الكاملة للمرأة في صياغة وتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛**

٥ - **تحث على اعتماد نهج شاملة للقطاعات فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية تشمل عدة عوامل، من بينها النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وسبل العيش المستدامة وتمكين المرأة وإشراك الشباب واحتياجات الفئات الضعيفة في المجتمع واحتياجات المجتمعات الأصلية المحلية والحرية السياسية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والإنصاف، وجميعها عوامل أساسية لتعزيز القدرات البشرية من أجل مواجهة تحدي التنمية؛**

٦ - **تهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وسائر الأمراض المعدية في مواردها البشرية؛**

٧ - **تشجع الدول الأعضاء على بناء القدرات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتشجيع فرص الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستعمالها على نحو منصف من أجل تحسين الكفاءات المهنية والمهارات التقنية، وعلى هيئة بيئة مؤاتية**

(١) A/62/308.

للتعلم مدى الحياة، وتعيد تأكيد الدور البالغ الأهمية للمجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته في هذا الشأن؛

٨ - تشجع أيضا الدول الأعضاء على التوسع في تعليم العلوم التقنية والمهنية والحرفية والعملية ليشمل جميع قطاعات المجتمع، وبخاصة النساء والفئات المحرومة، وعلى تعزيز تمكينها باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتيسير زيادة تكافؤ فرص الحصول على التدريب والتعليم في مجال العلم والتكنولوجيا؛

٩ - تؤكّد أنه ينبغي للاستثمار في تنمية الموارد البشرية أن يشكل جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على تنمية البنية الأساسية والقدرات بعدة وسائل، من بينها التعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٠ - تؤكّد أيضا أهمية الاستثمارات في مجال البحث والتطوير في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لتطوير قاعدة تكنولوجية وإيجاد المعارف والابتكارات الملائمة للاحتياجات المحلية، وتشجع، في هذا الصدد، الحكومات على القيام، عند الاقتضاء، باعتماد نظم تجارية واستثمارية وتنظيمية تعزز الاستثمار الخاص والعام في مجال البحث والتطوير، وتدعو إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة التقنية والمالية بوسائل، منها التعاون في مجال البحوث؛

١١ - تؤكّد كذلك ضرورة إقامة صلات متينة بين أصحاب المصلحة المعنيين في مجالي التعليم والصناعة لكفالة تلبية المناهج والبرامج التعليمية للاحتياجات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وتشجع بقوة الدعم الدولي لتعليم العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك التعليم العالي في البلدان النامية؛

١٢ - تؤكّد أهمية التدريب التقني والمهني في زيادة التعلم والابتكار في المجال التكنولوجي من أجل التشجيع على تنظيم المشاريع اللازمة للتنمية التكنولوجية؛

١٣ - تشجع على إقامة الشراكات مع الشبكات ومرافق البحث دون الإقليمية والإقليمية والدولية وسائر المؤسسات ذات الصلة، العامة منها والخاصة، للوصول بجهود البحث إلى مستواها الأمثل وتيسير تقاسم التكاليف وتحقيق مكاسب متبادلة، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة في هذا الشأن؛

١٤ - تهيب بالكيانات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لأهداف تنمية الموارد البشرية بعدة وسائل، من بينها إدراج دعم واضح في برامجها الإنمائية

لبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا بما يتماشى مع الاحتياجات والموارد والثقافة والممارسات المحلية؛

١٥ - تحت المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على أن يواصل بوسائل، منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في رسم استراتيجيات تنمية الموارد البشرية التي تعزز القدرات التكنولوجية؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، وبخاصة بشأن الدروس المستفادة ودور المجتمع الدولي والكيانات الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، في تقديم المساعدة إلى هذه الجهود؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى" البند الفرعي المعنون "تنمية الموارد البشرية".

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧